- ٢ -

البنية القبلية بالمغرب ومسألة المساواة والتراتب الاجتماعي

يطمح هذا المبحث إلى المساهمة في «تصحيح» أطروحة النظرية الانقسامية segmentarité التي روجت لها المدرسة الأنثروبولوجية الأنجلوساكسونية في دراساتها للتشكيلة الاجتماعية السياسية المغربية منذ الحرب العالمية الثانية. فقد تصدى رواد هذه المدرسة لدراسة بعض القبائل المغربية، ويأتي في طليعتهم جيلينر Gellener الذي درس مجتمع قبائل آيت عطا وعلاقتها بالزاوية الحنصالية[١]، ودافيد هارت الذي درس قبائل بني ورياغل وآيت عطا ودكالة، ثم ويستبوري Wasterbury الذي أصدر تخريجاته وطبَّقها على المجتمع السياسي المغربي[٢].

ولعل القاسم المشترك بين هذه الدراسات يكمن في إحدى الخلاصات التي توصل إليها أصحابها، وهي أن القبيلة المغربية قامت على مبدأ التضامن والمساواة وانعدام التراتب الاجتماعي[٣].

وبما أن المجتمع المغربي اتسم ـ من وجهة النظر هذه ـ بالسكونية والتطور البطيء، فإن الأحكام نفسها تنطبق على القبيلة المغربية في العصر الوسيط. وقد سبق لأحد الباحثين[٤] أنْ بيَّن هشاشة النظرية الانقسامية، مما يغنينا عن معاودة ذلك اللجاج. إلا أن الإسهام الذي تسعى هذه

(١) درسها بتفصيل في كتابه: *Saints of Atlas*. London 1969. وعن إشكالية الانقسامية عموماً انظر مقاله: «السلطة السياسية والوظيفة الدينية في المجتمع المغربي القبلي»، ترجمة المختار بلعربي، مجلة **الزمان المغربي**، عدد١٨، سنة ١٩٨٣

(٢) انظر: اكنوش: **تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب**. الدار البيضاء (دون تاريخ)، مؤسسة افريقيا ـ الشرق، ص ٢١ وذلك من كتاب: WASTERBURY: *Le commendeur des croyants*. Paris, 1975

(٣) الحمودي: «الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة: ملاحظات حول أطروحة جيلينر». نشر ضمن كتاب: **الأنثروبولوجيا والتاريخ**. الدار البيضاء، دار توبقال، ١٩٨٨، ص ٦٨ وقد أسس المؤلف هذه الفكرة بناء على ما تصوره جيلينر.

(٤) العروي: **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، الدار البيضاء، ١٩٨٣، ص ٤١.

الدراسة لإضافته يكمن في تصحيح ما شكّل في نظرنا خطأً فادحاً في هذا التصور، وذلك من خلال الوقوف على أحد عناصر النظرية الانقسامية، وهو مسألة المساواة، ومناقشتها على ضوء الواقع العياني المدعم بالنصوص، انطلاقاً من دراسة أحادية تنطبق على عصر المرابطين الذي ظلت فيه القبيلة تشكل النظام الأساسي داخل المنظومة الاجتماعية.

إن ظاهرة المساواة التي غلّفت المجتمع القبلي قد بهرت بعض الدارسين إلى حد جعلتهم يطلقون عليه تعبير «الديموقراطية العسكرية»(١). لكن إلى أي حد تصمد هذه المقولة أمام حقيقة الواقع التاريخي؟

لا يتأتى الجواب عن هذا التساؤل إلا من خلال رصد الإطار الاقتصادي للقبيلة، مما يحتّم الرجوع إلى كتب الجغرافيا والنوازل الفقهية كإطار مرجعي، لأنها توضح العلاقات الاجتماعية داخل القبيلة سواء قامت هذه العلاقات على مبدأ التضامن، أو على مبدأ الاستغلال، وهذا بعينه ما أغفله الأنثروبولوجيون الذين أطلقوا العنان لتخريجاتهم واجتهاداتهم دون مراعاة الواقع التاريخي.

فخلال الحقبة المرابطية التي اخترناها مجالاً لهذه الدراسة «الاختبارية»، حدد الإطار الاقتصادي لكل قبيلة من القبائل حسب البيئة التي وجدت فيها. وعلى العموم، فإن القبائل البدوية التي عاشت في صراع مع الطبيعة من أجل تحصيل المعاش، تكون غنية إذا ما جادت الظروف الطبيعية بالأمطار، فقيرة إذا ما شحت. وتضطر في حالة الجفاف إلى التنقل والترحال، أو القتال من أجل البقاء(٢). وفي هذا السياق أشار ابن الأثير(٣) إلى أن قبيلة لمتونة المرابطية اضطرت بسبب قحط عصف بديارها للخروج إلى قبائل سوس لمنازلتها وقتالها من أجل ضمان رزقها.

وعلى العموم، يمكن القول إن الأنشطة الاقتصادية التي مارسها أفراد القبيلة تنوعت لتشمل النشاط الرعوي والزراعي، وأحياناً الحرفي والتجاري، فضلاً عن النشاط الحربي الذي مكنهم من الحصول على الأسلاب والمغانم، الشيء الذي يسمح بوصف النشاط الاقتصادي القبلي أنه قام أحياناً على أسس غير طبيعية، فضلاً عن عدم ثباته وعدم ضمان أرباحه. لكن كيف كانت العلاقات الاقتصادية بين أفراد القبيلة؟

من خلال رصد النصوص، يمكن استنتاج صورتين متناقضتين: تمثل الأولى علاقات التضامن والتعاضد بين أبناء القبيلة. ولا غرو فإن الباحث يستشف من خلال بعض الفتاوى سيادة الملكية الجماعية بين سكّان القرية الواحدة، واستغلالها إما في رعي الماشية أو الزراعة(٤). وتم تقسيمها أحياناً بالتساوي(٥). ولم يكن للأمير المرابطي حق إقطاع هذه الأرض، لأنها وقف «لأهل القرية في

(١) إيف لاكوست: **العلامة ابن خلدون**. بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٤، (الترجمة العربية)، ص ١٣٧

(٢) الجابري: **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. الدار البيضاء، دار النشر المغربية، ١٩٧٩، ص ٢٨٢

(٣) **الكامل في التاريخ**، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨، ج٨، ص ٧٥

(٤) محمد بن عياض: **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**. مخطوط، الخزانة الحسنية، رقم ٤٠٤٢، ورقة ١٠ أ، ورقة

(٥) ابن رشد: **نوازل ابن رشد**. مخطوط، الخزانة العامة للوثائق والمخطوطات، رقم ٧٣١، ص ٢٥٧.

مسرحهم ومحتَطبهم»[1].

وبالمثل، سادت روح التعاون والتضامن بين القبائل الضاربة في القرى، فتعاون السكان في زراعة حقولهم، أو جمع محصولهم، واستعاروا الدواب من بعضهم لحرث الأرض[2] أو إعارة موضع في منزل أحدهم قصد حفر مطامير لخزن الحبوب[3]. واستغلوا موارد السقي استغلالاً جماعياً إما عن طريق اقتسام الحصص[4]، أو بواسطة التداول والمناوبة[5] أو حسب الأعراف القاضية بتسليف الماء حيث يأخذ المزارع مياه مزارع آخر يوماً كاملاً أو طول الليل على أن يرد له ما أخذ منه بعد أربعة أو خمسة أيام[6].

ويتضح من خلال ما أورده ابن حوقل[7] شيوع المراعي والمياه بين أفراد القبيلة إذ يقول عن قبائل المصامدة بالسوس: «وجميعهم يبيحون البلاد للمراعي والزرع والمياه لورود الإبل والماشية».

بيد أن نصوصاً أخرى تثبت صوراً من علاقات الاستغلال نتيجة التسلط وانحلال مظاهر الملكية الجماعية التي حلت محلها الملكية الفردية. فقد ورد في إحدى النوازل مسألة «الذي يريد أن يحول ماءه الذي يمر في أرض رجل إلى موضع آخر منه هو أقرب إليه لأنه يريد أن يتحكم عليه في ارضه»[8] وقامت أحياناً بعض النزاعات حول المراعي المشاعة بسبب ادعاء البعض ملكيتها[9]، أو بسبب تجاوز المزارعين حدود أراضي القبيلة التي استؤجروا على خدمتها[10] وكثيراً ما ترد في نوازل الفترة موضوع الدراسة أخبار الصراع المزمن بين أصحاب الأرحاء[*] ومالكي الاجنات حول طريقة الانتفاع بالماء. فعلى الرغم من اتفاق الجانبين على استغلاله بالتناوب أياماً معلومة منْ السنة، فإن ظروف القحط والجفاف التي كانت تبعث الخوف والقلق في نفوس الجنانين جعلتهم يخالفون الاتفاق، هو ما أدى إلى اندلاع النزاعات[11]!

في هذا السياق، استفتى القاضي عياض الفقيه ابن رشد حول جماعة من الجنانين خاصموا

---

(١) الطغنري: **زهرة البستان ونزهة الاذهان**. (مخطوط، الخزانة الحسنية، رقم ١٥٣٤)، ص ١٥

(٢) الونشريسي: م.س. ج٩، ص ١٠٨ ـ ١٠٩

(٣) المرجع نفسه، ص ١٠٨

(٤) ابن الحاج: **نوازل ابن الحاج** (مخطوط، الخزانة العامة بالرباط للوثائق والمخطوطات)، ص ١٤٧

(٥) الصومعي: **المعزى في مناقب الشيخ ابي يعزى** (مخطوط، الخزانة الحسنية، رقم ٢٤٦٧) ورقة ٢٤ أ.

(٦) ابن رشد: م.س.، ص ٢٧٠

(٧) **صورة الأرض**، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٧٩، ص

(٨) ابن رشد: م.س.، ص ٢٧٢

(٩) الونشريسي: م.س. ج٠ ، ص ٣٠٤

ابن الحاج: م.س.، ص ٢٨٠ وهاك نص النازلة: «جوابك في رجل زارع اقواماً في قرية له، فتجاوز المزارعون حدود القرية التي زورعوا فيها إلى ارض قرية أخرى تجاورها وحرثوها فشكى رب القرية إلينا تجاوز اولئك المزارعين إلى ارض قريبة».

(*) الارحاء مفردها رحى وهي الطاحونة التي تستخدم لطحن الحبوب. وقد كانت خلال الفترة موضوع الدراسة تسيّر بواسطة مياه الأنهار والسواقي.

(١١) محمد بن عياض: م.س.، ورقة ٦٠ ب ـ ابن رشد: م.س.، ص ٢١٥.

رجلاً من الرحويين قطع الماء عن جنانهم، وزعم أن لا حق لهم فيه[1] كما أن بعض أفراد القبائل في إحدى القرى تسببوا في إفساد المياه بإقامة مراحيض فوقها[2]، وقاموا بتغيير مجراها[3]، واحتكروها لأنفسهم[4] مما يدل على أن الماء شكَّل الدعامة الأساسية في الاقتصاد القبلي إذ حدد المجالات الرعوية الموسمية للقبائل الرحل، وساهم في تحديد مواقع التجمعات السكنية في المناطق شبه الجافة مثل الواحات، وعلى طول الأودية. وهذا ما جعل البكري لا يذكر منطقة من المناطق التي تقطنها قبيلة من القبائل في وادي درعة دون ذكر المياه الموجودة فيها.

وغني عن القول إن الاقتصاد القبلي اعتمد أيضاً على تربية الماشية في المناطق المستفيدة من الماء والكلأ في المناطق الجبلية والأودية. بينما اقتصرت القبائل الجنوبية على تربية الإبل لقلة المياه «فمنهم من لا يقدر لعوز الماء على غير الإبل واليسير من المعز لنأي الماء عنه»[5]

من حصاد العرض السابق، يتبين أنه رغم سيادة علاقات الملكية الجماعية داخل القبيلة، لم تنعدم الملكية الخاصة، لذلك بات بديهياً أن يبرز التفاوت الاجتماعي داخلها، خاصة وأن تقسيم المهام والوظائف الاقتصادية ساعد على استفحاله، ولو أنه لم يبلغ درجة التفاوت الطبقي في المدن. ولم تخف النصوص هذا التفاوت الاجتماعي داخل الكيان القبلي، فقد عبَّر النويري[6] عن ذلك حين ميز بين العامة والخاصة داخل قبيلة لمتونة. وذكر في موضـــع آخر أن الـذين استقبلوا عبـد الله ابن ياسين عند حلوله بديار صنهاجة الجنوب «أعيان لمتونة وأكابرهم»[7] وفي المنحى نفسه ذكر ابن أبي زرع[8] أن زعيم قبيلة مغراوة ببلاد درعة مسعود المغراوي كان يملك ألف ناقة. كما أن إحدى الأسر الحاكمة في الصحراء كانت إلى جانب مكانتها تمتلك مجموعة من قطعان الإبل، يقوم بتربيتها عدة رعاة[9]، مما يدل على التفاوت بين الزعامة القبلية والقاعدة.

وكانت فترات الحرب تخفي التناقضات داخل القبيلة لانشغال جميع أفرادهــا في التصدي لعدوان خارجي، أو المساهمة في هجوم للحصول على الأسلاب والمغانم. لكن كلما حلت فترات السلم، طفرت هذه التناقضات على السطح. وإذا كنا قد أكدنا أن ظهور الملكية الفردية للأرض خلخل التوازن الاجتماعي داخل القبيلة، فما هي العوامل الأخرى التي تمخض عنها هذا التفاوت، وأضعف مبدأ التضامن؟

بإلقاء نظرة على التدرج الطبقي داخل القبيلة، نلاحظ تصدر شيوخ القبائل والأعيــان قمة

---

(١) ابن رشد: م.س. ص ٢٦٦

(٢) المرجع نفسه، ص: ٢٧١ ـ محمد بن عياض: م.س.، ورقة ١١٨.

(٣) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٦٩

(٥) ابن حوقل: م.س.، ص

(٦) **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق حسين نصار. القاهرة، ١٩٨٣، ج ٢٤، ص ٢٥٤.

(٧) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٨) **الأنيس المطرب**، الرباط، دار المنصور، ١٩٧٣، ص ١٢٨

(٩) ابن حوقل: م.س.، ص ٩٧.

الهرم الطبقي بفضل الثروات التي تكدست لديهم عن طريق الأرباح التي جنوها من تجارة القوافل. فالتجار كانوا يؤدون عادة ضريبة كلما مروا على قبيلة من القبائل. وبهذا الخصوص يذكر ابن حوقل[١] أن «لهم لوازم على المجتازين من فاس إلى سجلماسة يلزمونهم على ما معهم من التجارة ويخفرونهم». ويخيل إلينا أن نصيب الشيوخ من هذه الضرائب شكّل نصيب الأسد، فضلاً عن الجاه الذي تمتعوا به بسبب علاقتهم بالأمراء المرابطين. ولا غرو فهم المكلفون بجمع الضرائب من أفراد قبائلهم للحكم المركزي. كما أنهم كانوا يحضرون البيعة[٢]، مما يدل على علاقتهم الوطيدة بالنظام المرابطي الذي منحهم الجاه، وحظوا برعايته رغبة أو رهبة. ومن القرائن التي نسوقها كدليل على دور النفوذ والجاه في ثرائهم، ما ورد في إحدى النوازل من أن رجلاً عاوض فداناً بكرم كان بحوزة مقدم القرية، وكان للرجل أخت لها نصيب في الفدان، فلما علمت بذلك أرادت أن تطالب مقدم القرية بحقها، فلم تجرأ عليه حتى زال من خطته[٣].

كما أن الحروب شكّلت وسيلة أخرى من وسائل الاثراء، وبالتالي توسيع الفوارق الاجتماعية، إذ سمحت لشيخ القبيلة باحتكار نصيب الأسد من الغنائم، وعملت على تنامي الهيمنة الحقيقية التي تسمح باسترقاق القبائل المهزومة والاستيلاء على أرضها وثرواتها. وبهذه المعطيات، ترسخت السلطة المادية لشيوخ القبائل نتيجة الغنائم، وما درته عليهم من أرباح. وبالمثل فإن الهدايا شكلت مورداً آخر من موارد ثراء الارستقراطية القبلية، فقد جاء في إحدى النوازل أن قوماً من قبائل الصحراء أهدوا بعض الحكام والشيوخ إبلاً وأموالاً[٤]

بهذه القنوات المتنوعة، تكدست لدى شيخ القبيلة ثروة طائلة، فأصبح بواسطتها فوق أعضاء القبيلة. وبقدر ما ازداد عدم التكافؤ في الثروة، زالت المساواة، وترسخت جذور الارستقراطية القبلية التي أدت إلى إجهاض «الديموقراطية العسكرية» حسب تعبير إيف لاكوست[٥] وكلما تقوت سلطة الأرستقراطية، ظهرت كطبقة تتناقض مصالحها مع مصلحة أعضاء القبيلة، ومن ثم تصدّعت المساواة. ومن هذا التصدع استمدت قوتها حين بسطت سلطتها على صنائع أو موالي أصبحوا تابعين لها، وحازت بعض وسائل الإنتاج كالأرض والماشية. وكل هذه العوامل ساهمت في دفعها نحو المطالبة بالملك، وهو ما حدث للقبائل الصنهاجية المرابطية.

في وسط الهرم القبلي، وجدالسواد الأعظم من المزارعين وبعض الحرفيين والسوقة، فضلاً عن «الغرباء» الذين التجأوا إلى القبيلة للاحتماء بها بعد أن تركوا قبيلتهم الأصلية فراراً من العار أو بسبب جريمة ارتكبوها. وفي هذا السياق ذكر مارمول[٦] أن قبائل جبال البرانس «يجيرون المجرمين الذين يحتمون بهم». لكن هؤلاء اللاجئين يفقدون بعض حقوقهم داخل قبيلتهم الجديدة، ودورهم

---

(١) **صورة الارض**، م.س.، ص ٩٩

(٢) ابن أبي زرع: م.س.، ص ١٤٢

(٣) ابن الحاج: م.س.، ص ١١٣ ـ ١١٤

(٤) ابن رشد: م.س.، ص ٢٤٨

(٥) **العلامة ابن خلدون**، م.س.، ص ١٣٧

(٦) **افريقيا**. (الترجمة العربية)، الرباط (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩)، ج٢، ص ٢٨٥.

الحربي على الخصوص، مهما بلغت درجة كفاءتهم القتالية لأن العرف القبلي يفرض أن يكون المقاتل من صلب القبيلة[١]

وغالباً ما يكون دخل هذه الفئة محدوداً جداً، لا يتعدى ما تقيم به الأَوَد. أما مصدره فهو المحصول الزراعي وتربية المواشي[٢] وقد يحصل بعض أفراد القبيلة على نصيب من دخل الضرائب المفروضة على القوافل التجارية، ولكنه نصيب ضئيل خصوصاً بعد توزيعه على جميع أعضاء المجموعة، ولذلك وجدت هذه الفئة في الغزو أهم مصدر لكسب رزقها.

أما في قاعدة الهرم القبلي فيأتي العبيد الذين رمت بهم الأقدار إلى البوادي، أو تم استرقاقهم من القبائل المهزومة، فاشتغلوا في الأعمال المضنية كحفر السواقي وقلع الأحجار والحرث والدرس، فضلاً عن المهن الخسيسة. ولا يساورنا شك في أنهم عاشوا ظروفاً أسوأ بكثير من عبيد المدن.

لكن ما يسترعي الانتباه والملاحظة، أن عملية الحراك الاجتماعي الرأسي داخل القبيلة ظلت بطيئة جداً لغلبة الطابع الجماعي لوسائل الإنتاج من جهة، وإمكانيات الفرد المحدودة من جهة ثانية. فالفرد قلما يستطيع اكتساب مصالح شخصية داخل القبيلة، لأن هذه الأخيرة تعتبر أي ضرر يلحق الفرد ضرراً يمسها مباشرة، فتقوم برده ومقاومته. لكنها في الوقت نفسه تعدّ كل مصلحة أو منفعة أو كسب حققه الفرد ملكاً لها من الناحية المبدئية على الأقل، يحق لها التصرف فيه أو الاستفادة منه بكيفية مطلقة، كما لو أن القبيلة هي التي شاركت في تحصيل ذلك الكسب أو المنفعة. وكل من حاول الخروج عن تقاليد قبيلته يصبح عضواً غير مرغوب فيه، بل يتعرض للطرد والنبذ[٣] غير أن مكانة الفرد داخل القبيلة ـ رغم ذوبانها في إطار الجماعة ـ غالباً ما تعطيه مكانة في الهرم السياسي في حالة ما إذا وصلت القبيلة أو القبائل المتحالفة إلى السلطة. وحسبنا أن يحيى المسوفي «كان مقدماً عند يوسف بن تاشفين لمكانه في قومه»[٤]

من حصاد ما تقدم، يتضح أن التكوين القبلي شكَّل نموذجاً لمجتمع تراتبي تتفاوت فئاته وشرائحه الاجتماعية نتيجة تفاوتها في ملكية وسائل الإنتاج ـ من أرض ومراعٍ وماشية ـ وفي الثروات الطبيعية والجاه، مما يفند تخريجات أنصار النظرية الانقسامية الذين أكدوا على مبدأ المساواة داخل نسيج الكيان القبلي. فلكل فرد في القبيلة موقع اجتماعي خاص به، لا يستطيع تجاوزه بسبب الموروث القبلي والأعراف السائدة. بل إن التفاوت يمتد إلى كيان الحلف القبلي نفسه إذا انعدم التوازن بين القبائل المشكِّلة لهذا الحلف، ويبرز ذلك في أوضح صوره عند وصول القبيلة إلى السلطة والحكم. ولعل أبرز مثال في هذا الصدد هو ما وقع للقبائل الصنهاجية، إذ انفردت قبيلة لمتونة بالسلطة وزبدة الخيرات المادية، وأدارت ظهرها للقبائل الصنهاجية الأخرى التي آزرت عصبيتها، مما يعكس أثر الوضع المادي في خلخلة قاعدة المساواة.

---

(١) بولقطيب: **التحالف القبلي المصمودي وقيام دولة الموحدين في المغرب والأندلس**. [رسالة جامعية مرقونة، فاس ١٩٨٨].

(٢) انظر عن قبيلة لمتونة: البكري: **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**. نشرة دي سيلان. الجزائر، ١٩١١ ـ مجهول: **كتاب الاستبصار**. تحقيق سعد زغلول، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، ١٩٨٥، ص ٢١٣

(٣) الجابري: م.س.، ص ٢٥٥

(٤) ابن خلدون: **كتاب العبر**، تحقيق خالد شحادة، بيروت، دار الفكر، ١٩٨١، ج٦، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

فهرس الموضوعات

تاريخ الغرب الإسلامي

قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة

د. ابراهيم القادري بوتشيش

أستاذ محاضر بجامعة مولاي إسماعيل
كلية الآداب . مكناس - المغرب

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت ـ لبنان
ص.ب: ١١١٨١٣
تلفون: ٣٠٩٤٧٠
٣١٤٦٥٩

الطبعة الأولى
ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤